

المنقولة
لنشر تراث الكتب والرسائل العالمية
دوله الكويت

المُنتَقى مِنْ

فِضَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ

لأبي جعفر أحمد بن محمد بن الحجاج

ابن رشدين المهرى المصرى

(ت ٢٩٦ هـ)

مع استقراء وتحليل ما أنكر عليه في المدونة النقدية

فراء وخرج وقدم له

محمد الطبراني

أستاذ التعليم العالمي بجامعة القاضي عياض. مراكش



موقع
أ.د. مُحَمَّد الطَّبَرَانِي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن، جامعة القاضي عياض

<https://twitter.com/oknda1osdqmhbqj>

www.tabarany.com



شُرْفَة

قضى كُلُّ ذي دَيْنٍ فوْقَى غَرِيمَهُ
وعَزَّةُ مُمْطَوْلٍ مُعْنَى غَرِيمُهَا

كُثُيرٌ في ديوانه: ١٤٣؛ رب: ١٤.

الحمد لله بالhammad كلها، فـ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ بَلَّا مُمْسِكَ لَهَا﴾^(١)، والصلوة على سيدنا محمد العاقب الماهي، والرضا عن صحبه وتابعيه؛ وبعد:

فمن اللطائف والطرائف أن يُقيِّضَ لي تحقيقُ ثلاثة كتب مؤلفوها مصريون على الولاء، وجميعهم «أحمد بن محمد»: الأول أبو جعفر النحاس^(٢)، والثاني أبو بكر ابن المهندس^(٣)، والثالث أبو جعفر ابن رشدين؛ وهذا – لو يُسلَّمُ لي – من عجيب التقدير، الذي لم يسبقْه مني قصد ولا تدبير.

وأعجبُ منه أنَّ مضاء العوائد قاضٍ أنَّ المحقق إما أنْ يستشيره فضولُ العلم لدى قراءته فهارس المخطوطات، فيستترُّ عيًّا نظرَه كتابٌ بعينه يعنِّ له تحقيقُه، أو تُسلِّمه قراءاتُه التراثية إلى استحسان كتابٍ – من خلال المناقلِ عنه – فيطارده في

(١) فاطر: ٢.

(٢) اشتراق أسماء الله جل وعز: ٢٠١٨.

(٣) المختار من كتاب عدد آي القرآن لابن شاذان: ٢٠٢١.



قوائم المخطوطات ودلائل العلماء وقواعد البيانات حتى يجدَه أو ينقطع طمعه فيه ، أو يُعاني النظر في المخطوطات الغفل للظفر بالنوادر الممحوبة - وهذا مسلكٌ وَغَرْ ، سالِكُهُ كحامل صخرة سِيزِيف ، وليس كُلُّ بِيالِغِه - ، وقد يدفعه الوع بمؤلفٍ إلى تطلب كتبِه ، فيكون ذلك مَدْرَجَةً لتحقيقها أو وصفيها أو الانتفاع بها: غير أنَّ كتابنا لم يقع تحت طُوقِ شيءٍ مما مرَّ ، فلا شيءٌ بِالْيَدِ الْبَتَّةَ عن اسم الكتاب أو نسبته أو جرمِه أو الحكمِ عليه ، إذ لم تقع الدلالةُ عليه في كتب الترجم ، ولا نَمِتْ بخبره دلائل المخطوطات وفهارسُها ، وإنما هو كشفٌ خالصٌ ساقنا إليه التَّحْقُّقُ بما في المجموع الذي انضوى إليه «الكتاب» ، ولئنْ علِمْتْ نهايته ضرورةً بما هو آخرُ المجلد ، لقد عميَ علينا تبيينُ بدايته لَوْلا الأسانيدُ الفارقةُ ، ولو كان متقيِّدًا بآرائه ارتضى تعليقها أيضًا تخففًا ، لذهبَ خبرُ الكتاب في الذاهِبين: [الطويل]

وَإِنَّكَ مَا يُعْطِيكَهُ اللَّهُ تَلْقَهُ ﴿كِفَاحًا، وَتَجْلِبُهُ إِلَيْكَ الْجَوَالِبُ﴾^(١)

ولم أكن لأُبْدِيَ هذا الكتاب لَوْلا أنَّ تبعي لما زُير عن الخليفة عمر بن عبد العزيز في المخطوطات - حينَ تحقّقي لسيرته منْ تأليف عَلَمٍ غيرِ معلوم من القرن الثالث للهجرة^(٢) - نُمِيَ إلى د. شون و. أنطوني (Sean W.Anthony)، فأفضى به إلى أن يُراسلني يعرّفني ويروّم معرفةً حقيقة ما زاد على سيرة عمر بن

(١) للبيهقي في ديوانه: ٣٤٩؛ ر: ٦٥.

(٢) طبع بمركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، سلسلة تحقيق التراث رقم ٣٦؛ الرياض،



عبد العزيز لابن عبد الحكم ، في مجموع مخطوطٍ من خصيصته أنّ ناسخه لم يضمِّه بغير الأخبار عن الخليفة العادل ، فجعله خالصاً لها - إلّا أنّه وصلها بكتاب ابن عبد الحكم ، فبَدَا المجلدُ بِرُمْتِه امتداداً له ، إذ لا فضلَ البتةَ بين الأخبار -. فلما ردّدتُ النّظرَ في المجموع عَزَّ عليَّ تبيّنَ حقيقة ما يُضمُّ للتوّ ، فبَيْنَا تقرأ الإسنادَ يُحيلُكَ إلى القرن الرابع ، إذا باخْرَ بعدَ أوراقِي يُؤولُ بكَ إلى القرن الثالث ، فإذا اطمأننتَ إلى ذاك ، هالَكَ أنّ الأسانيدَ بعدَ بُرْهَةٍ من القرن الخامس لا ريب ، فوَقْعُتُ كما وقع د. شون في حِيَضَ بَيْضٍ ، واضطربتُ في التبيّن ، ويقيِّمُ بعضَ الْعُذْرِ لي في الإبارةِ عن مَتْلُغِ الإِغْمَاضِ في المجلد أنّه بغاشيةٍ واحدةٍ ، وقَيْدٍ فراغٍ واحدٍ ، وذاك لا يكونُ في العادة إلّا في التصنيف ذي الوحدة الموضوعية ، والأمرُ في هذا على خلافِه ... فكانَ أنْ أضررتُ عن استقصاء النّظرِ فيه للأشغال الصّارفة إلى حين ، وأنساني بعضُ ما كنتُ فيه الكتابَ وشجورَه ، ثمَّ ادْكُرْتُه بعْدَ أُمَّةٍ ، فما هو إلّا أنْ لَوَيْتُ إليه عنانَ الهمَّ ، حتى يُسَرَّ اللهُ بيانَ تاويله ، فالحمدُ لله على تنويله .

فإنْ أسَلتَ ستارَ الختم على «تغريبة» الكتاب ، لمْ يسعكَ أنْ تسلُكَ ذاتَ السَّبِيلِ بصاحبِ جزءٍ متضمنٍ فيه ، وهو أبو جعفرُ أَحْمَدُ بنُ محمدِ بنِ الحجاجِ ، ابنُ رشدينِ المهرى المصري ، فله أيضاً شؤونٌ وشجونٌ ، ومنها أنه لم يكنْ من "جمالِ المحاَمل" كما قيلَ في جده - أو هكذا بَدَا - ، وكانَ كثيرونَ غيرُه قَوْمَةً بحديثِه - على معنى أنه داَخَلَ بالبَدِيهَةِ في المشترَكِ الرَّوائِي - ، وكانَ بعضُ هؤلاء من الْوَثَاقَةِ وبراءَةِ الذَّيلِ ممَّا يخدشُ صورَتَهُم بالمكانِ الذي يجعلُهم أكثرَ حظوةً



منه ، وأخصُّهم كانوا رؤوساً أغْنَوا الناسَ عنْ تطلِّبِ ما بيده .. فلأجل ذلك لم يسْتوفِ لنصْرته ناهضٌ ، فقد كانت ظلالُ أسرته تُلاَحِقُه ، وهو مكثُّ لا يؤمن سقطه ووَهْمِه ، وأظْنَه فوق ذاك كأن ضعيفَ الحظِّ لدى بلديّه فأضاعُوه - وأيَّ فتى أضاعوا - ، ومَنْ رفعَ به الرأسَ كان من الطِّرَاءِ على مصرَ الْجَوابِينَ للآفاقِ ، إِلَّا ما كان من ابنِ يونس الصَّدَفي .

وَظَاهِرٌ أَنَّ ابْنَ رشْدِينَ لَمْ يَقْضِ لُبَانتَهُ مِنْ تِوَالِيفِه ، فَإِنَّهَا لَمْ تَمْكُثْ مِنْ بَعْدِه إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى غَالَّهَا النَّسِيَانُ ، وَتَتَالَى مُتَرْجِمُوهُ مُرْدَفِينَ يَهْمِمُهُمْ حَالُ وَثَاقَتِهِ أَكْثَرُ مِنْ رُسْمٍ صُورَةٍ لِحَيَاةِه أَوْ تَقْفَ لِآثَارِه^(١) ، فَانطَوَى ذَكْرُهَا إِلَّا مِنْ بُوارَقٍ تُضِيءُهُ وَلَا تَهْدِي ، وَأَشْبَهُتْ قِيَافَتُهَا حَالَ قِيَادَةِ الضَّرِيرِ لِلْبَصِيرِ : [البسِيط]

أعمى يقودُ بصيراً لا أَبَا لَكُمْ!^(٢)

وَتَرَقَّتِ الْمَقَادِيرُ فِي مَدْرَجَهَا الْمَحْتُومُ ، فَطَوَّحَتْ بِمَا بَقِيَ مِنْ شِلْوٍ تَأْلِيفِه الْيَتِيمِ - هَذَا - فِي أَجْدَاثِ كَتِبٍ أُخْرَ ، فَاخْتَلَطَتِ الدَّمَاءُ ، وَعَزَّ تَخْلِيَصُ هَذَا مِنْ تِلْكَ ، إِلَى الْحَالِ الَّتِي آتَتْ إِلَيْهَا أَمْشاجُ طَيُورِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَمْزَعَةَ عَلَى قُلَّةِ الْجَبَلِ ، لَوْلَا أَنْ أَتَيْنَاهُ - بِإِذْنِ اللَّهِ - بَعْدَ ذَلِكَ سَعْيَا .

وَقَدْ ظَنَنْتُ بِادِيَ الرَّأِيِّ أَنَّ الْكِتَابَ رَوْضَ أَنْفُ أَيْنَعْتُ بِهِ نَصْوصُ فَارِدةً ، وَأَنَّ الْعَنَاءَ فِيهِ لَيْسَ إِلَّا مِنْ جَهَةِ تُؤْثِيقِهَا وَتَحْقِيقِهَا فَحَسْبٌ ، ثُمَّ كَشَفَ السَّبَرُ أَنَّ ثَمَةَ

(١) ولا تُشَرِّبُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا ، أَجْزَلَ اللَّهُ لَهُمُ الْمُثْوِبةَ .

(٢) مِنْ شَهِيرِ مَا تُؤْمِنُ بِهِ مِنْ شِعْرِ بَشَارٍ .



أمراً أعلى من ذلك ، وهو اجتناؤه الجزء قضيةٌ نقديةٌ عويصةٌ ، وهي حال دلالةٍ مرويات الرّاوي على خلافٍ ما وقع به الحكمُ عليه في المدونات النّقدية ، وهل يُفيدُ اعتبارُ هذا القدر ممّا وقع منْ حدِيثه - على قلّته إذا ما قيس إلى ما كان مُتاحاً منه في رحبة التّداول زَمَنَ الرّواية بمصر - في تأكيدِ الحكم ، أمْ يُلْجئُ إلى استئناف النّظر فيه على معنى المراجعة النّقدية ؟ .

وكان منْ أشدّ ما لقيتُ أنَّ غالباً النّاقلين للكلام في الرّجال تلقّفوا ما قيل في أبي جعفرٍ على معنى التّسليم ، فلزِمني أنْ أعيدَ النّظر فيما أُنكِر عليه بتنزيله على قواعدِ الجرح والتعديل وبِدائِهِ التّاريخ وما أسعَفَ من القرائنِ المُؤْسِعَةِ ... فتحصَّل لي أنَّ الذين نَزَكُوهُ بحشره في دائرة الكذب لم يؤسسوا حكمَهم على أساسٍ مَكينٍ ، وأنَّه أحرى أن يكون صدوقاً عند المُشاحةَ ، نقِيَّ الذيلِ من الإيغال في الضعفِ .

ومن الحصائر المؤكدة التي أفضى إليها البحث ، أن نصوص النقدة المتقدمين حريةً بالاستيقاظ من دلائلها فلا يُعجلُ في استخلاصها عند النظر إليها ، ولا تُنال بِمِنْبَضِ الاختصار إلا بحِيطَةٍ باللغة واحتراسٍ غير يسير ، فإنَّ اختُصرتْ وكان من سبِيلِها إلى أصولها ، فليس يسعُ غيرُ الاعتماد عليها بـداهَةً ، فراراً مما قد يَحْيِقُ بها عند النقل أو الحوالة أو الاختصار أو الاقتباس ؛ ومن هاته البابَةِ للمثال ، نصٌّ نقدِيٌّ للحافظ ابن عدي^(١) اختُصر على غيرِ الجادَة ، ثم توارد النّقلَةُ على اختصاره مُتَنَاسِينَ أصله ، فوقع بينهما بُونٌ يكاد يُفْضي إلى التضارب

(١) سيرد تحليله في تضاعيف البحث .



والتجافي ، وينسف النّظر النقديّ الأول إلى نقشه ، وفيه من المحاذير ما لا يخفى .

وأخيراً ، فهذا سُفيّر نادر بذلت الوسع في تحرير أحاديثه ، والتتبّيه على فوائدها ، مع ما تنوّقنا في تصحيحه تذليلاً لعقابيله ، وتحريراً لمشكلاته ، فعسى أن يكون رِفْدًا للخزانة الحديثية العامرة ، وما كان ليُسْفِرْ ببھيّ حُلْته هاته ، لو لا أن قيَضَ الله لطبعه دارِ أسفار ، بتولي الأخ الصفي الأديب د. محمد الفوزان بارك الله فيه .

وصل اللهم وبارك وأنعم على سيدنا محمد وآلـه وصحبه .

وكتب

محمد بن محمد بن محمد الطبراني الحسيني الصقلي

بمراكش

في ١٢ ربيع الثاني ١٤٤٥ هـ .



موقع

أ.د. مُحَمَّد الطَّبَرَانِي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن: جامعة القاضي عياض

<https://twitter.com/oknda1osdqmhbqj>

www.tabarany.com

